ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تعتبر التنظيمات التعاونية الزراعية بصفة عامة أداة اقتصادية مناسبة تساعد مع غيرها من برامج وخطط التنمية الزراعية في حل المشكلة الزراعية وتحقيق التنمية الزراعية.

ولا شك أن السعي وراء تحقيق أهداف مثل زيادة الانتاجية الغذائية وتحقيق درجات عالية من الاكتفاء الذاتي والعمالة ورفع مستويات المعيشة والوصول الى درجة مناسبة من الاستقرار والنمو الاقتصادي واقرار الامن والامان الاجتماعي قد مهد الطريق واعطى الاساس لاستخدام ما تقدمة وتتميز به الجمعيات التعاونية الزراعية باشكالها المختلفة عن غيرها من اشكال المشاريع الاقتصادية الاخرى ومن منافع وامكانيات لصالح وخدمة الزراعة من ناحية المساهمة في التنمية الزراعية من ناحية أخرى. حيث تسهل امدادهم باحتياجاتهم من متطلبات الانتاج الزراعي وتحررهم من العلاقات الاستغلالية ثم الانتقال بهم الى الفلاحين الفرديين تدريجيا من اسلوب الزراعة الفردية الى الانتاج الكبير القائم على اساس تعاوني.

وقد اتسمت السياسة التعاونية الزراعية المصرية خلال العقود الثلاثة السابقة لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي لقطاع الزراعة بها كانت سياسة لصالح تحقيق سياسة الدولة على حساب التعاونيات الزراعية نفسها ومصالح اعضائها مما أدى الى جنوح التعاونيات بعيدا عن الهدف التي انشأت من اجله في ضعف التعاونيات الزراعية.

ومنذ بدأت الدولة في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي بقطاع الزراعة وانحصار دور الدولة كان الامل معقودا على ان توفر سياسة الاصلاح الاقتصادي للتعاونيات الزراعية القيام بدورها على الوجه الاكمل الا ان هذا لم يحدث نظرا لما آلت اليه التعاونيات الزراعية من ضعف وعدم مقدرتها على تحقيق اهدافها

الاقتصادية والاجتماعية وعدم قدرتها على منافسة القطاع الخاص فضلا عما تواجهه عن التعاونيات الزراعية من مشاكل داخلية متمثلة في مشكلات ادارية وتنظيمية وتمويلية وتشريعية.

وتتلخص الدراسة في عدم مقدرة التعاونيات الزراعية على تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما واجهته وتواجهه من مشاكل خارجية وداخلية انعكست على كفاءة الدور الذي تقوم به تجاه اعضاءها ومجتمع عملها.

وتهدف الدراسة الى الوقوف على حقيقة الدور الذي يمكن ان تقوم به التعاونيات الزراعية في التنمية الزراعية في ظل الاصلاح الاقتصادي ووصولا الى هذا الهدف فانه لابد من التعرض بالبحث والدراسة لما تواجهه التعاونيات الزراعية من مشاكل على المستويين الداخلي والخارجي باعتبارها بصفة عامة احد الدعامات الرئيسية في تنفيذ اهداف خطط التنمية.

كما تهدف الدراسة الى معرفة الاثار الايجابية والسلبية التي انعكست على التعاونيات الزراعية ونتيجة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي بقطاع الزراعة من خلال مقارنة دورها قبل تطبيق الاصلاح الاقتصادي ودورها الحالي تجاه اعضائها ومحاولة تدعيم الاثار الايجابية والتصدي للاثار السلبية .

وقد تناول الباب الأول الاطار النظري للدراسة والاستعراضي المرجعي، كما تناول الباب الثاني أثر سياسة التحرر الاقتصادي على التعاونيات الزراعية في مصر، كما يتضمن الباب الثالث استراتيجية مقترحة للتعاون الزراعي في اطار سياسة التحرر الاقتصادي وتناول الباب الرابع عينة الدراسة و نتائج التحليل العلمي لعينة الدراسة.

وفيما يتعلق بالباب الاول الخاص بالاطار النظري الاستعراضي المرجعي، قد اشتمل هذا الباب على فصلين رئيسين ، تناول الفصل الاول الاطار النظري للدارسة والذي تم تقسيمه الى ثلاثة أقسام تناول القسم الاول المفاهيم النظرية للتعاون الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية ، وقد تضمن مفهوم

التعاون والمبادئ التعاونية انواع الجمعيات التعاونية والجمعية التعاونية كتنظيم اجتماعي – اقتصادي – والتركيب الاقتصادي للجمعية التعاونية والعلاقات الاقتصادية بين الوحدات التعاونية كما تناول القسم الثاني المفاهيم النظرية للتنمية الاقتصادية والزراعة وقد اشتمل على مفهوم التنمية الاقتصادية واساليب التنمية الاقتصادية و اهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المتواصلة واستراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات والتوجيهات المستقبلية لاستراتيجية التنمية الزراعية ومشكلة التنمية الزراعية المصرية واخيرا أهداف التنمية الزراعية

اما فيما يخص القسم الثالث فقد تناول المفاهيم النظرية للاصلاح الاقتصادي وقد تضمن مراحل التحول الاقتصادي واقع الاقتصاد المصري قبل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي وتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي المصري ومبررات سياسة وبرامج التحرر الاقتصادي والتعديلات في القطاع الزراعي وأهم المجالات واجراءات التعديلات الهيكلية في الزراعة المصرية وأهم انجازات الاصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة والتحول من التخطيط المركزي الى التخطيط التأشيري وتشجيع القطاع الخاص والاصلاح المؤسسى والتشريعي ، وقد تضمن الفصل الثاني الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة وقد تناول الفصل عرضا موجزا لعدد من الدراسات والبحوث العلمية التي تم إجرائها في مجال الدراسة بالاضافة الى نتائج وتوصيات المؤتمرات والندوات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

وفيما يتعلق بالباب الثاني فقد تناول هذا الباب اثر سياسة التحرر الاقتصادي على التعاونيات الزراعية في مصر من خلال ثلاثة فصول رئيسية : يهتم الفصل الاول منها بسياسة التحرر الاقتصادي وأثرها على القطاع الزراعي المصري من حيث:

١- الإنتاجية الفدانية

٢- تكاليف الإنتاج

٣- الأسعار المزرعية

٤- صافي العائد الفداني

٥- المساحة المزرعية خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠١)

وقد تبين تحسن الانتاجية الفدانية خلال الفترة من (١٩٨٧-٢٠٠١) وبالنسبة لمحصول الارز والقمح والذرة الشامية بينما هناك تذبذب في زيادة الانتاجية الفدانية بالنسبة لمحصول القطن.

كما تبين زيادة تكاليف الانتاج خلال الفترة من ١٩٨٧-٢٠٠١ بالنسبة لكل المحاصيل وبالنسبة للاسعار المزرعية تبين زيادة الاسعار المزرعية دورا كبيرا في توجيه التركيب المحصولي في الفترة المقبلة

أما بالنسبة لصافي العائد الفداني فقد تبين أن زيادة العائد الفداني خلال الفترة من (١٩٨٧-٢٠٠١) لمختلف المحاصيل قمح أرز ذرة شامية قطن

أما بالنسبة للمساحة المنزرعة فقد تبين زيادة المساحة المنزرعة من محصول القمح خلال الفترة من (١٩٨٧-٢٠٠١) وكذا زيادة المساحة المنزرعة من محصول الارزخلال نفس الفترة الزمنية بينما تلاحظ انخفاض المساحة المزروعة من محصول القطن خلال نفس الفترة وزيادة المساحة المنزرعة من محصول الذرة الشامية خلال نفس الفترة.

ومما سبق يمكن القول أن زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل يرجع بصفة اساسية الى تحرير اسعار المحاصيل الزراعية بالاضافة الى تدخل الدولة لرفع أسعار التوريدات الاختياري بعد التخلي عن نظام التوريد الاجباري مما رفع الاسعار المحلية لموازنتها بالاسعار العالمية.

كما يتناول الفصل الثاني من هذا الباب توصيف الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر ويعتمد التوصيف على البيانات المتاحة من الادارة المركزية للتعاون الزراعي بوزراة الزراعة واستصلاح الاراضي ويتضمن هذا التوصيف ايضا دراسة البنيان التنظيمي من القاعدة الى القمة الى جانب ذلك دراسة تحليلية للوضع الراهن لجمعيات الائتمان الزراعي من حيث الزمام التي تخدمها التعاونيات والعمالة والاجور والالات ورؤس الاموال التعاونية.

اما الفصل الثالث من هذا الباب تناول ملامح التغير في أنشطة التعاونيات الزراعية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي وقد تبين مدى تنوع الخدمات التي تقدمها فقد مارست التعاونيات الزراعية أنشطتها بمناطق الائتمان الزراعي وقد برز دورها في العديد من المجالات كالتعامل في مستلزمات الانتاج الزراعي في خلال الفترة من ٨٤/٨٣ – ٢٠٠٠/٩٩ حيث بلغت قيمة التعامل في عام ٨٣ / ٨٤ حوالي ٢٧ ألف جنيها ووصلت قيمة التعامل عام ٢٠٠٠/٩٩ الي حوالي ٣٢١,١٣٧ جنيها.

كما برز دور التعاونيات الزراعية في مجال تسويق المحاصيل الزراعية والهدف الرئيسي الذي أدي الي تحقيق زيادة في دخل المزراعين من خلال عدة وسائل :

- العمل على رفع سعر السلع والمنتجات الزراعية
- تقليل أرباح الوسطاء
- تخفيض تكاليف التسويق
- فتح اسواق جديدة في الداخل والخارج

وقد اختلف مفهوم التسويق في ظل سياسة التحرر الاقتصادي لدى أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية حيث يجب ان يقوم ذلك على مبدأ حرية الاختيار في توريد المحاصيل والمنتجات الزراعية وتطبيق أسعار السوق الحر من المنتجات الزراعية مع توفير مستلزمات الانتاج الزراعي باسعار مناسبة ، وقد استعرض

الباب أيضا دور التعاونيات بمناطق الائتمان الزراعي في مجالات التنمية الريفيه فقد كان لتلك الجمعيات أنشطة أخرى ما يتعلق بمجال التدريب التعاوني ، ما يتعلق بنوادي الاستماع التوعية الشاملة لاهل القرية بانشاء مكتبات الطفل ومحو الاميه وحماية البيئة

اما الباب الثالث فقد اشتمل على التحليل العلمي لعينة الدراسة . كان ذلك من خلال استمارة استبيان احتوت على الكثير من الأسئلة الخاصة بأعضاء الجمعية العمومية من المزارعين ومن خلال الاستبيان تبين مدى تدني مستوى التعاونيات الزراعية في أداء وظائفها ، كما ان التعاونيات الزراعية غير قادرة على توفير مستلزمات الإنتاج للأعضاء بالشكل والقدر المناسب كما يرى غالبية المبحوثين دمج نطاق التعاونية مع تعاونية أخرى لتكوين كيان اقتصادي قوي ، كما أوضح الاستبيان الانخفاض الشديد في حضور الأعضاء اجتماعات الجمعية وتدني الوعي التعاوني.

اما الباب الرابع فقد تضمن استراتيجية مقترحة للتعاون الزراعي في إطار سياسة التحرر الاقتصادي. فيما يتعلق بالفصل الاول منه اختص بمعوقات تطوير الحركة التعاونية الزراعية ومتطلبات نجاحها وان هذه المعوقات تنقسم الي معوقات لعوامل خارجه عن التعاونيات ومعوقات ترجع لعوامل من داخل التعاونيات. ان التعاونيات ممكن ان تلعب دورا رئيسيا في العديد من المجالات المرتبطة بالتنمية الزراعية إذا ما توافرت لها الظروف من اعادة النظر في التشريع التعاوني وتوضيح العلاقة بين الحكومة و الحركة التعاونية ، تعميق وتنمية الولاء والانتماء للجمعيات التعاونية إيجاد التمويل اللازم من خلال انشاء بنك تعاوني ، القيام بعمليات التسويق التعاوني والتصدير للخارج وان يكون للتعاونيات دور في التصنيع الزراعي الريفي اما الفصل الثاني تضمن استراتيجية تحرير التعاونيات الزراعية والمقترح ان تتضمن الاستراتيجية الجديدة للتعاون الزراعي اعداد مشروع جديد للتعاون الزراعي دمج التعاونيات الزراعية في كيانات كبيرة من

خلال اعادة النظر في خريطة الجمعيات التعاونية الحالية من خلال مسح اقتصادي يشمل العضوية – راس المال والاحتياطات ووضع خطة لدمج العدد الحالي ٦٦٣٠ جمعية في ١٠٠٠- ١٥٠٠جميعة كبيرة على ان يكون لها مخازن فرعية لخدمة الاعضاء ، تولي التعاونيات الزراعية توزيع مستلزمات الانتاج بالكامل وتدريب الاجهزة الفنية الادارية المتخصصة لتأهيلها للقيام بهذه المهمة بالكفاءة العالية. اقتصار دور بنوك التنمية والائتمان الزراعي على الاعمال المرتبطة بتسويق القروض.

ولقد قامت الادارة المركزية للتعاونيات الزراعية بوضع قائمة من الاجراءات تعد تجميعا للافكار الاستراتيجية عن الدور المستقبلي الذي ينبغي ان تقوم به التعاونيات الزراعية ولقيت هذه القائمة دعم من كل من الاتحاد العام للتعاونيات الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي.

واخيرا اتضح من خلال الدراسة الميدانية ان التعاونيات الزراعية في الوقت الراهن وفي ظل الاصلاح الاقتصادي غير قادرة على تحقيق أهدافها نظرا لضعف مركزها المالي والاداري والتنظيمي والتشريعي وانعدام الوعي التعاوني لدى الاعضاء والعاملين بالجمعية التعاونية الزراعية . الامر الذي يستلزم ضرورة ايجاد الحلول للمشاكل التي تواجه التعاونيات الزراعية العديدة حتى يتسنى ان يكون لها دور ملموس تجاه أعضائها وفي عملية التنمية الزراعية في ظل الاصلاح الاقتصادي.